الاعلى الاسم قوله فايا اسم شرط واما ما فزائدة للتوكيد وقيل هي شرطية كررت لما اختلف
اللفظان ذكره ابو البقا قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم مراده بالابتدائية المصدرة
بالمبتدا لا المستانفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعا في الاية الشريفة بمعنى التسمية
لا الطلب صرح به الزمخشري وغيره وتنوين ايا عوض عن المضاف اليه وتقدير الكلام
ادعوا الله او ادعوا الرحمن اي هذين الاسمين سميتم فهو حسن وانما وضع قوله تعالى فله
الاسما الحسنى موضع فهو حسن لانه يفيد ذلك مع اثبات الحسنى لسائر اسمائه اذ لا خفا
في ان هذين الاسمين من جملتها واثبتها ثبت لهما ثم ضمير له للمسمى لا للاسم قوله
متى اضع العمامة تعرفوني صح
متى اضع العمامة صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعده فان مكاننا من حميري
مكان الليث من وسط العرين والبا المشددة من حميري زائدة كما في احمري ويحتمل
انها للنسبة وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري وحمير قبيلة من اليمن كانت
منها الملوك فيما سبق والليث الاسد والعرين ماواه والمعنى انا المتكلم بالامور العظام
متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني بلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث
في وسط عرينه الذي يالفه وفيه ايما الى انه من اشراف بني حمير قوله ويدرككم جواب
الشرط وقد قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ قوله فعل الشرط هذا هو المشهور وبعضهم
يسميه شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا
قوله جواب الشرط الخ اما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم عن الاول صار كالجواب الاتي
بعد كلام السائل واما وجه تسميته جزا فلانه لما كان مترتبا على ما قبله اشبه الجزا
على الفعل من ثواب او عقاب قال الناصر اللقاني وافهم تعبيرهم بالجواب والجزا ان الاول
وهو فعل الشرط سبب للثاني فادوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل اولهما
سببا لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشي سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي اخرى بل ملزومية شي لشي وجعلها دالة عليه كما قال الجامي
وليس المراد ان لا يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل اللازم والملزوم ليس
كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسبب
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق

يعني

يعني انه منها بمكان بصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
قوله المجرورات قسمان ال في المجرورات جنسية فبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه
بالمثنى وانما القسمين لما كان كل واحد منهما مشتملا على جزئيات كثيرة كان جمعا في المعنى
فحصل من هذه الحيثية التطابق بين المبتدا والخبر قوله لا بالاضافة على الاصح القول
بان العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضي انه ليس بشي لانه ان اريد كون
الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان
اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل
والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل اه وحكي قول ثالث وهو ان العامل
هو الحرف المقدر ونظر الرضي فيه انه معنى في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف
اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى المضاف قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا
الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه فيها
اشكال نقله الناصر الطبلاوي عن الرضي في شرحه قوله ورب بضم الرا وفتح الموحدة
مشددة ومخففة وتا تانيث قال الناصر وقد ذكر اللحياني بعض اللغات الكثر من
ما ية لغة قوله والثاني ثلاثة اقسام هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية
دون اللفظية قوله ما يقدر باللام بان يكون المعنى عليها لا ان الحرف هو العامل لانه
خلاف الاصح ومعنى ذلك ان تكون تلك الاضافة المعنوية بحيث تستفاد منها
الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط
هذه الاضافة ان لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا له قوله وما يقدر بمن اي
الجنسية بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس
وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف قوله وما يقدر بفي بان
يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم ان يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف قوله وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه ممن ذهب الى
هذا ابن الحاجب في الكافية قوله او تقديرا اي مرادا قال ابن الحاجب واحترز به
عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اه
وقد اهمل المص قيد مرادا وكان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر قوله ذكر الجمل واقسا

وبعضهم بالضم مع إسكان الباء وبعضهم ربتما الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)